مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١١١**

الخميس، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة مورموكايتي	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيد روتيلو
	الأردن	السيد الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ. هون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	شيلي	السيد إراسواريس
	الصين	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام بشأن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان (S/2014/87)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان (S/2014/87)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/93. التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/87، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٣٨ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): شكراً جزيلا، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لنا لنعلق بكلمات قليلة جدا على القرار الذي اتخذتموه للتو بشأن الحالة في دارفور، وتمديد ولاية الخبراء المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥). في مستهل تعليقي أود أولا أن أشكر الدول الأعضاء في المجلس، التي اجتهدت معنا كثيرا في محاولات دؤوبة للتوصل إلى نص متوازن يستوعب التطورات الإيجابية التي حدثت في دارفور.

ولكن للأسف أن القرار الذي تم اعتماده اليوم لم يستوعب التطورات الإيجابية التي حدثت في دارفور منذ اعتماد القرار السابق الذي مدد ولاية الفريق في شباط/فبراير ٢٠١٣، وهو القرار ٢٠٩١.

وكما أحطنا مجلسكم الموقر تباعا فإن تطبيق وثيقة الدوحة للسلام في دارفور قد قطع أشواطا بعيدة. ومسيرة التطبيق ماضية مع شركائنا من حركة التحرير والعدالة، وحركة العدل والمساواة —فصيل بشار. صحيح أن هناك قصورا نسبيا في بعض الجوانب، ولكن لأسباب كان الأحرى بمجلس الأمن أن يكون مدركا لها جيدا. في مقدمتها أن السودان، ومن أجل السلام والاستقرار، ضحى بثلث أرضه وقدر كبير من موارده واعترف بانفصال الجنوب وكان ينتظر من المجتمع الدولي تقديرا خاصا للتبعات الاقتصادية ستترتب عن ذلك نتيجة لفقدان الموارد.

ونحن على الرغم من الضائقة الاقتصادية التي ترتبت عن ذلك القرار الشجاع المسؤول من القيادة السودانية، مضينا في تنفيذ وثيقة الدوحة، مضينا كذلك في الوفاء بالتزاماتنا تجاه تنفيذ هذه الوثيقة، واستمرت حكومة السودان في تحويل كافة المبالغ التي تليها لسلطة دارفور الإقليمية من أجل تسريع وتيرة التنفيذ حتى يمضي وفقا للجدول المحدد له. وعليه، فإن تخلف التنفيذ عن الجدول الزمني في بعض المواقع، كان حريا بمجلس الأمن أن يكون مدركا لذلك. ولكن هذا لم نجده في القرار الذي اتخذتموه للتو.

لقد استند القرار في العديد من فقراته إلى العنف القبلي في دارفور. وفي إثر ذلك قام بإدخال العديد من الفقرات التي تتحدث عن الخروقات وانتهاكات القانون الدولي والإنساني. ولعلنا سبق وأن أحطنا مجلسكم علما أيضا بأن النزاعات القبلية في دارفور قديمة قدم التاريخ. وكنا نتوقع حقيقة أن نجد في القرار فقرات ترحب ترحيبا مباشرا بالجهود التي بذلتها حكومة السودان من أجل التوصل إلى مصالحات في العديد من حالات النزاع القبلي في دارفور، حيث تمكنت الحكومة من التوصل للعديد من الاتفاقيات، وأنهت العديد من الصدامات القبلية. ولكن على النقيض، فإن كثيرا من فقرات القرار قلبت هذه الحقائق.

عجبت كثيرا لكون أن القرار تحدث في بعض فقراته عما أسماه بالعراقيل التي تواجه عمل فريق الخبراء، بل والعراقيل التي أشار القرار إلى أنها مفروضة من قبل حكومة السودان. لعل القرار قصد بهذه الإشارة شخصا واحدا حكومة السودان لم تمنحه تأشيرة الدخول، وهو خبير الشؤون المالية بالفريق، المدعو غسان شبلي. ومجلس الأمن يعلم جيدا أن وكذلك لجنة المجلس المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) تعلم جيدا أن هذا الشخص كان محظورا دخوله إلى السودان، أدرج ضمن المحظور دخولهم إلى السودان قبل تعيينه عضوا في فريق الخبراء. وفور تعيينه نقلنا للجنة ولأعضاء المجلس أن ذلك الشخص مدرج في قوائم الحظر، وطلبنا استبداله بأي شخص آخر. لكن وكأن الأمم المتحدة قد عجزت عن أن تجد بديلا آخرا له. وفي كل مرة ظلت تلاحقنا بسبب المدعو غسان شبلي. وها هي الآن تزج في القرار بفقرات عديدة تتحدث عن العراقيل.

المذكور محظور دخوله للبلاد لأنه تجاوز الخطوط التي لا يجب التسامح فيها، ونحن دولة ذات سيادة. وقد كان يعمل في فريق الامم المتحدة الخاص بالصومال وإريتريا وحدثت منه تجاوزات إبان تلك الولاية تمس بأمننا القومي ولذلك كان محظورا دخوله للبلاد. هذا هو السبب المعلوم لديكم وما كان ينبغي أن يشار في القرار إلى عراقيل تفرضها حكومة السودان بسبب شخص واحد. وكان حريا بمجلس الأمن أن يستبدله بشخص آخر.

في ما يتعلق بالجزء الخاص بمراقبة حظر الأسلحة في القرار، نحن عادة نحتفظ على العديد من الإشارات التي تتجاوز حقنا المشروع. فالسودان دولة ذات سيادة ولديها التزاماتها في الدفاع عن أراضيها وبالتالي، فإن التزاماتنا المترتبة علي القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) يجب ألا تتعارض مع حقوقنا المكفولة لنا بموجب ميثاق الامم المتحدة في ما يتعلق بحقنا الشرعي في امتلاك قدرات الدفاع عن أراضينا وسيادتنا وحماية مواطنينا.

كذلك، كما تابعتم جميعا، فإن أحد أسباب تأخير تنفيذ وثيقة الدوحة كان تصرفات الحركات الرافضة للسلام. والمجلس يعلم جيدا كيف أن فصليا محددا وهو حركة العدل والمساواة–جناح جبريل إبراهيم قام باغتيال قائد فصيل، وهو السيد محمد بشار، وعشرة من كبار معاونيه فقط لأنهم انضموا إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. كنا حقيقة نتوقع أن نجد في هذا القرار فقرة غير مغلفة، فقرة مباشرة، تتحدث بلغة مباشرة وحاسمة وتوجه إجراء محددا من قبل مجلس الأمن

ضد هذه الجريمة النكراء. قائد فصيل يغتال لأنه وقع على وثيقة السلام وانضم إلى خيار العملية السياسية. وهنا نجد اللغة الرمادية والكلام غير المباشر وكنا حقيقة نتطلع إلى نجد ذلك في هذا القرار.

ختاما، لا أود أن أطيل. ولكن حتى نضع الأمور في نصابها، فإن حكومة السودان هي الحكومة الوحيدة التي عينت رجلا قياديا بدرجة عالية على رأس مفوضية بعينها تعنى فقط بتسهيل تنفيذ القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) وتسهيل مهام فريق الخبراء، ألا وهو، الجنرال محمد أحمد الدابي. ونحن لدينا ما يسمى بالمنسقية الوطنية للقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). وهذه المنسقية تجمع ممثلين بدرجات قيادية من كافة المؤسسات ذات الصلة بعمل الفريق، سواء كانت هذه المؤسسات أمنية أو من وزارة الدفاع أو من وزارة الخارجية أو من وزارة الداخلية للتعامل مع تأشيرات الفريق.

ونحن الآن نتحدى المجلس أن يشير إلى حالة واحدة منعنا فيها الفريق أو لم نمنح الفريق فيها تأشيرات دخول. لم يحدث ذلك إطلاقا باستثناء الحالة التي أشرت إليها وللأسباب المعلومة. ولذلك، نحن حقيقة نرفض بشدة أن يشار في هذا القرار إلى مسألة العراقيل لأننا تعاونا مع هذا الفريق لأبعد الحدود. وقد تعاونا لدرجة أننا خصصنا مفوضية تضم أشخاصا مسؤولين وذوي رتب قيادية فقط لتنسيق وتسهيل مهمة الفريق. وهذه المنسقية قائمة حتى الآن.

لذلك، نحن حقيقة نتطلع إلى أن يعيد المجلس نظرته في التعامل مع مجمل الوضع في دارفور وأن يعمل على مساعدتنا حقيقة على جعل العملية السياسية في دارفور عملية شاملة من خلال الضغط علي الحركات الرافضة للسلام وإلحاقها بالعملية السياسية. فهذه الحركات، كما أشرت في بيان سابق، لم تعد الآن تقاتل في دارفور. فحركات دارفور المتمردة الرافضة للسلام انتقلت من دارفور للقتال في جنوب كردفان ثم انتقلت للقتال في شمال كردفان، بل في قلب السودان. وقد استمع أعضاء المجلس جميعا إلى السيد إيرفي لادسو وهو يشير بوضوح من هذا المقعد، في أخر جلسة للمداولات حول الوضع في دارفور، إلى أن حركات دارفور الرافضة للسلام تشارك الان في القتال الدائر في دولة الجنوب .

أختم حديثي بسؤال: أين موقف مجلس الأمن من هذه الحركات؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.